

الطموح النووي الإيراني وتأثيره على أمن منطقة الخليج العربي

* أ. أبوبكر السويحلي حسين أحمد

مستخلص الدراسة:

خلال العقود الأخيرة تصاعدت المواقف الدولية والإقليمية المعارضة للبرنامج النووي الذي تنتزعه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وما زال يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي، وتثار التساؤلات حول حقيقة الغرض من هذا البرنامج هل هو موجه ضد الدول المحيطة والمتربصة بإيران أم أنه دعاء إقليميا للسيطرة على منطقة الخليج والمنطقة العربية وأيضا بشأن طبيعة الدوافع المحركة له.

أحدثت التطورات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني يوماً بعد يوم بوتيرة عالية هاجسا لدى صناع القرار الخليجين، كما يعد هذا البرنامج من أهم القضايا التي تشغل الرأي العام الدولي، وقد اقترب تحقيق الحلم الإيراني الذي ظل محاطا بالغموض والتعتيم، الأمر الذي شغل الباحثين ومراكز الأبحاث والتفكير حول ماهية إيران واستراتيجيتها في تعاملها مع ملفها النووي

المقدمة:

تعتبر إيران واحدة من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي على وجه الخصوص نظرا لموقعها الجيوبولتيكي و أدوارها الإقليمية الفاعلة في المنطقة، إضافة الى امتلاكها لموازن قوي مهمة تؤهلها للعب دور محوري في جميع القضايا والملفات الحارقة التي تشغل الرأي العام الدولي.

شكل السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي وتطويره قلقا ومخاوبا لدول الخليج العربي، خاصة وأن مثل هذه الأسلحة من شأنها أن تقلب موازين القوى الإقليمية ويجعل منها قوة كبرى في المنطقة، كما أن امتلاك إيران لبرنامج نووي يتعارض مع التوجهات الأمريكية و حلفائها الإقليميين و الهادفة الى منع بروز أي قوة إقليمية يمكن ان تهدد مصالحهم الاستراتيجية في الشرق الأوسط أو تهدد أمن و استقرار الكيان الإسرائيلي المحتل.

مما لا شك فيه، فان البرنامج النووي الإيراني وطموح تطويره له العديد من الانعكاسات ومن الآثار الوخيمة على دول منطقة الخليج نظرا للتقارب الجغرافي والعديد من القضايا العالقة الى حدود وقتنا الراهن على غرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية والصراع الإيديولوجي مع المملكة العربية السعودية والتنافس الاقتصادي في تصدير مصادر الطاقة. وبالتالي فان البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن ينعكس بشكل جوهري على الوضع الأمني، حيث ان إصرار إيران على امتلاك قدرات نووية ومواصلة تطويرها من شأنه ان يحول دون التوصل الي صيغة أمنية مشتركة في منطقة الخليج وسوف يؤدي الى قيام سباق نحو التسلح في الشرق الأوسط.

ومن البديهي ان تصبح لدى دول الخليج ادراك جماعي بخطورة الطموح النووي الإيراني على أمنهم القومي لاسيما أنها أضحت محاصرة بدول ذات طموحات نووية (إسرائيل - إيران، الهند ، روسيا، باكستان)، مما يعرضها الى تحديات أمنية جديدة بعد التطورات التي طرأت في سياق الاتفاق الذي أبرم و خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من هذا الاتفاق وما فرضه هذا الانسحاب من واقع جديد و تحديات أمنية خطيرة تواجهها دول الخليج.

* محاضر، كلية الاقتصاد العجيلات، جامعة الزاوية

إيميل: abob19732019@gmail.com

مشكلة الدراسة:

ان محاولة التعرف على خلفية الطموح الإيراني لتطوير برنامجها النووي و احرازها تقدم للحصول على الطاقة النووية يتطلب معرفة الأهداف التي تسعى إليها ايران وراء تعمدتها مواصلة انتاج الأسلحة النووية و تركيز بنية تحتية ضخمة في هذا المجال من جهة ، و مدى تأثير هذا البرنامج على الامن الإقليمي و مواقف دول الخليج من هذا السلوك الإيراني و النتائج التي من الممكن ان تترتب وراءه. ويمكن ان نطرح السؤال التالي :

I ماهي الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها ايران وراء البرنامج النووي , و ماهي الانعكاسات السياسية الإيرانية على دول الخليج ؟

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن البرنامج النووي الإيراني والصراع علي منطقة الشرق الأوسط بين الطموحات الإيرانية والعقائدية و بين دول المنطقة في إطار البرنامج النووي الإيراني

وتتركز هذه الدراسة على الفرضية التالية:

امتلاك إيران لبرنامج نووي يرتبط جوهرياً بالجانب التوسعي و الدفاعي والعسكري الذي يفرض نفسه، ويشتبك مع التطلعات الإيرانية والنزعة القومية والفارسية لدي القيادات الإيرانية وشعبها و يهدد المشروع النووي الإيراني دول الخليج، فكيف كانت المواقف الإقليمية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

أهمية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فهم الطموحات والدوافع الإيرانية، ومحاولة تحليل المواقف الدولية والإقليمية.

تسليط الضوء علي التحولات الاستراتيجية و الأسباب الحقيقية أو الخفية وراء الغموض الإيراني تجاه البرنامج النووي الإيراني والغايات الإيرانية وراء مواصلة تنفيذ مشروعها النووي رغم الضغوطات و الاتهامات الإقليمية و الدولية.

كما تقوم الدراسة على فهم المواقف المتضاربة لدول الخليج إزاء هذا البرنامج و مدى قدرتها على مواجهة هذا الخطر الذي يحيط بها.

أهداف الدراسة

- 1) تتبع نشأة المشروع النووي الإيراني ومراحل مسيرته نحو الانطلاق الدولي مذ بدايته في عهد الشاه وحتى بعد الثورة الإيرانية.
 - 2) محاولة التعرف على البنية التحتية النووية الإيرانية و ما توصلت إليه ايران في برنامجها النووي الوقوف على تأثير المشروع النووي والتهديدات التي من الممكن ان تقع في المنطقة جراء الطموح النووي الإيراني
 - 3) تسليط الضوء على مواقف دول الخليج العربي في تعاملها مع ملفها النووي.
- منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي، لأنهما يتناسبان وموضوع الدراسة ولكونهما الأدر على تحقيق أهداف الدراسة، فالمنهج التاريخي يمكن استخدامه لمعرفة الماضي وأثره على الحاضر، وأما المنهج الوصفي فكثير من الظواهر السياسية التي تواجهنا أثناء البحث فلا بد من وصفها بكل أبعادها.

تعريف المصطلحات

1- البرنامج النووي الإيراني :

تم إطلاق البرنامج النووي الإيراني في خمسينيات القرن الماضي بمساعدة من الولايات المتحدة كجزء من برنامج (الذرة من أجل السلام) و يعتبر البرنامج النووي الإيراني هو ذلك التوجه القائم في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة. بما فيها الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول في المستقبل لأغراض عسكرية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولاً إلى مستوى قوة إقليمية و دولية تضاهي القوى العظمى التقليدية ويعتد بها من قبل جميع دول المنطقة وبقية الدول الغربية.

2- الأمن :

كما هو معروف هو نقيض الخوف، وهو غياب الشعور بالتهديد والخطر، وهو كذلك الإحساس بالاستقرار النفسي. وتحقيق الأمن لأي مجتمع أو دولة هو القيمة العليا التي تبحث عنها المجتمعات والدول، والأمن وسيلة وغاية في نفس الوقت، وهو وسيلة البقاء والتماسك الاجتماعي والتطور وحماية المصالح، وهو غاية لأنه أرضية للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي والنفسي لأي مجتمع و دولة.

3- الخليج العربي:

هو خليجنا العربي الممتد من البحر العربي جنوباً إلى شط العرب شمالاً وتقع على هذا الخليج سبع دول عربية هي، من الجنوب إلى الشمال عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق.

4- أمن الخليج العربي :

هو ذلك الاستقرار يشتمل أنواعه وهو شعور حكومات وشعوب الدول المطلة على الخليج بانتفاء التهديد، أي كان نوعه للمنطقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وتنموياً، والذي من شأنه أن يؤدي إلى البدء في بناء قواعد وأسس التنمية الكفيلة بمواجهة التحديات التي تعترض طريق الاستقرار والتقدم والازدهار.

كما يشكل تكوين دول مجلس التعاون الخليجي الجغرافي و ثرواتها الطبيعية وتجربتها السياسية والتاريخية، وكذلك البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصية مختلفة تميزها عن باقي دول المنطقة، ونتيجة لهذه الخاصية المميزة لدول المجلس وبالتالي للخليج العربي، يواجه الخليج مجموعة من التحديات منذ زمن ليس بالقريب، والتي تصل إلى درجة تهديد أمنه واستقراره والدول المطلة عليه.

فمفهوم الأمن هنا لا يقتصر على مفهومه التقليدي الذي يتمحور حول المفهوم العسكري للأمن، مع أهميته، إلا أنه يتجاوز ذلك الفهم الضيق إلى مفهوم أشمل للأمن، وهو الأمن الذي يشمل بالإضافة إلى الأمن العسكري، أموراً ذات طبيعة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعلمية التنمية المستدامة و. بمعنى آخر، عن الأمن العسكري ليس إلا أحد أبعاد الأمن بمفهومه الشامل والذي يتمثل في تطوير وتنمية القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية وكذلك القدرات العسكرية للدولة

هيكلية الدراسة:



من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مبحثين رئيسيين تضمنت الآتي:

- **المبحث الأول:** يتم فيه التركيز على استراتيجية إيران النووية، وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين.

- **المطلب الأول:** الدوافع النووية الإيرانية

- **المطلب الثاني:** مسار تطور البرنامج النووي الإيراني

- **المبحث الثاني:** سيتم فيه التعرف على البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين .

- **المطلب الأول:** تهديدات البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج

- **المطلب الثاني:** تباين مواقف دول الخليج إزاء الملف النووي الإيراني

المبحث الأول: استراتيجية إيران النووية

سعت إيران جاهدة إلى تعزيز مكانتها الإقليمية وتفعيل دورها سواء عبر إتباع القوة الناعمة والديبلوماسية أو بطرق غير سليمة، وذلك عبر الحصول على الطاقة النووية و تركيز بنية تحتية ضخمة لاستكمال مشاريع متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وقد ظل هذا الحلم يراود القادة الإيرانيين حتى بعد سقوط الشاه ومجيء الثورة الإسلامية سنة 1979. ومازال هذا الهدف قائما حيث تعمل عليه إيران لأهمية هذا المقوم في موازين القوى الدولية، وترى إيران في امتلاكها للسلاح النووي حق شرعي لا غنى عنه في ظل أوضاع جيوسياسية غير مستقرة ومتقلبة، يغلب عليها طابع الصراع والتنافس

يؤشر إصرار إيران لامتلاك الطاقة النووية والاحتفاظ بحقها في إنتاج هذه الطاقة نابع من إدراكها بأهميتها والمزايا التي يمكن أن توفرها في عدة مجالات استراتيجية، وعليه لا بد أن تناقش هذه الفكرة من خلال.

المطلب الأول: الدوافع النووية الإيرانية

المطلب الثاني: مسار تطور البرنامج النووي الإيراني

1- المطلب الأول: الدوافع النووية الإيرانية:

يشكل الطموح الإيراني في امتلاك الطاقة النووية هدفا رئيسيا ويدخل ضمن التصور العام لموقع إيران الإقليمي والدولي ونابعا من إدراك لما يحمله هذا الاستحقاق من مقومات قوة تخدم المصالح الداخلية والخارجية لإيران. و للإشارة إن البرنامج النووي الإيراني يعتليه الكثير من الغموض، فمنذ الثورة الإسلامية اتسمت السياسة النووية الإيرانية بكثير من التحفظ والسرية، وتحركت في إطار الحصول على هذه القوة الطاقية من خلال مجموعة من النوايا والدوافع وتمثلت في:

أولا: طموح الزعامة الإقليمية:

تحتل إيران مكانة استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يرشحها للعب الأدوار الأولى في القضايا الإقليمية والملفات الحارقة التي تشغل المنطقة، حيث تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي واستغلال حالة الفراغ الإيديولوجي وتراجع مكانة بعض دول المنطقة (المملكة العربية السعودية، العراق، مصر..) لوضع استراتيجية استقطابية في العالم

العربي، وبالتالي فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لترسيخ سياستها التوسعية ومكانتها الإقليمية والدولية ويعطيها ثقل استراتيجي وتأثير إيديولوجي خارج حدودها الجغرافية (حسنيين، 2011) وهو ما سيرفع مكانة إيران في العالم الإسلامي.

كما يدخل الطموح الإيراني في زيادة إنتاج الطاقة النووية في القناعة التامة لدى صناعات القرار الإيرانيين لموقع إيران على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإيران تمتلك إرثاً إمبراطورياً عظيماً، متمثلاً في الإمبراطورية الفارسية الذي يمتد نفوذها إلى آسيا الصغرى وهو ما يحفزها لبناء قوة عظمى متكاملة يمكنها مستقبلاً في استعادة هيبتها التاريخية، فامتلاك القوة النووية يتناسب مع الإرث التاريخي والحضاري لإيران وموقعها الاستراتيجي والمقاومات البشرية والطبيعية والجغرافية (تشوبين، 2007)، إضافة لامتلاكها عمقاً إيديولوجياً تستعين به في جل سياستها الخارجية وهو ما يعرف "بالجيو بولتيك-الشيوعي"، حيث أصبح

البرنامج النووي عنصراً مجدداً لهوية إيران القومية، وعليه يدرك القادة الإيرانيين أهمية امتلاك الطاقة النووية لترسيخ مكانتهم على الساحة الإقليمية، وحرصهم على متابعة برنامجهم النووي بالرغم من الضغوطات الدولية، على أن تصبح إيران مزوداً للوقود النووي للدول الأخرى وبالتالي تتمكن من الحصول على ورقة ضغط مهمة تفضلها في علاقتها الخارجية عند الحاجة كمثيلاتها من أوراق الضغط الأخرى من غاز طبيعي ونفط (عبد القادر، بلا سنة) ويعطيها مكانة مرموقة في عمليات التفاوض مع خصومها وهو ما يسرع في وصولها إلى أهدافها بعيدة المدى.

ثانياً: الأهداف الأمنية والعسكرية :

أخذت إيران في الحسبان التحديات الأمنية المحيطة بها من كل جانب والعداوة التاريخية مع بعض دول المنطقة وكذلك التهديدات الأمريكية-الإسرائيلية، خصوصاً وأن القواعد العسكرية الأمريكية تحيط بالحدود الإيرانية من كل جانب فإيران اليوم على مرمى حجر من القوات الأمريكية المتمركزة في دول الخليج وأفغانستان وباكستان (سكاي، 2009) وهو ما يهدد مصالحها الجيو-سياسية وبالتالي تفتقر من الضرورة امتلاك قدرات عسكرية نووية للمحافظة على أمنها الإقليمي وهو ما يعبر عنه بدافع البقاء وهو حافز أساسي لامتلاك السلاح النووي ويستند إلى الحاجة الملحة إلى وجود وسيلة ناجحة تضمن بها البقاء كدولة مانوئة للسياسة الأمريكية في المنطقة ومهددة لأمن إسرائيل (المطيري، 2011)، إضافة إلى أن إيران تواجه تهديد بتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذو مذهب شيعي حيث تنامت لديها هواجس من إمكانية الاضطهاد والاعتداء عليها في ظل التركيبة الإثنية في الشرق الأوسط، فقد أسهمت العوامل العرقية والقومية والإثنية والدينية في تعزيز رغبتها في امتلاك قدرات عسكرية نووية وتعزيز استراتيجيتها الدفاعية وتصحيح الخلل في موازين القوى في المنطقة (طلحة، 2016) وتحقيق الاستغلال الكامل.

كما أن إيران تعيش عزلة إقليمية ودولية تستشعرها بفعل انتماءها القومي والمذهبي وبفعل أسنتادها إلى فكر استراتيجي في شؤونها الداخلية والخارجية فريد من نوعه مقارنة بدول المنطقة التي هي في تبعية كاملة وفي رضوخ تام للأجندات الخارجية، حيث تعبير إيران من الدول "المارقة" في الشرق الأوسط (ناصر، 2020) وهو ما يستدعي تعزيز ترسانتها العسكرية وتتطلب منها امتلاك السلاح النووي لحماية النظام الإيراني من كل محاولات الاعتداء على أمنة القومي أو تغييره وضمان مصالح إيران الحيوي في ظل النظام العالمي المضطرب والتحولت الإقليمية والدولية الجارية (عزيز، 2011).

ومن ناحية ثانية، يعد هاجس امتلاك قوة عسكرية قوية و متماسكة ومتفوقة كمياً ونوعياً، وسيلة أساسية لترسيخ الهيبة الإيرانية على الساحة الدولية ويضعها في مصاف القوى العظمى ويعزز حضورها الدولي، خاصة وأنها تقع وسط محيط إقليمي نووي، فوجود ثلاث قوى على صعيد المنطقة تمتلك السلاح النووي وهي إسرائيل والهند وباكستان، ومن هنا يتولد إدراك بحجم

المخاطر الكامنة في العيش دون حيازة قدرة نووية، ويصبح السلاح النووي حاجة ملحة وأولوية قصوى لتعديل موازين القوى العسكرية وتحقيق توازن عسكري يضاهي قدرات الدول الإقليمية التي تهدد بشكل مباشر مصالحها ومشاريعها التوسعية.

تشير بعض التقارير، إلى امتلاك إسرائيل القنبلة النووية، وتبلغ ترسانتها النووية إلى حوالي 200 قنبلة نووية، ناهيك عن الأسلحة النووية التكتيكية التي تستخدم في الهجمات المدفعية والجوية (الجزيرة، 2015)، كما ينتاب إيران عديد المخاوف من التعاون الاستراتيجي والعسكري الإسرائيلي-التركي، وتأثيره المباشر على أمنها القومي، ومن هذا المنطلق فإن امتلاك قدرات عسكرية نووية سوف يمكن إيران مواجهة المخاطر الأمنية التي تشكله القوى الإقليمية والدولية منذ عقود، وتكون بهذا السلاح مواكبة لجميع التطورات الأمنية والتطورات السياسية التي تطرأ والتي تهددها بشكل مباشر. وعليه لا بد أن تكون مستعدة لأي احتمالات في المستقبل فهي تمارس دوراً أمنياً استراتيجياً مرتكزة على الدروس المستفادة من حربها مع العراق حين تم استخدام الأسلحة الكيميائية ضد القوات الإيرانية (زهرة، 2015) وبهذا فإن سلاح النووي وسيلة ردع في عقيدة الاستراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني (المطيري، 2011).

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية:

لا شك أن امتلاك إيران للطاقة النووية له العديد من المراتبات الاقتصادية والتنمية التي تطمح إلى إرسائها على المدى البعيد، فمنذ عهد الشاه كانت النوايا الإيرانية متجهة نحو الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وظلت السياسة الإيرانية مرتكزة على قدرة المفاعلات النووية التي تطمح إلى بناءها لتوفير الطاقة الكهربائية والتي تقدر بـ 20% من مجموع استهلاكها (النعمي، 2015)، لاسيما إن التطور الديمغرافي وزيادة عدد السكان الملحوظ وتزايد عدد المشاريع الاقتصادية سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل استهلاك الطاقة في إيران.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء المفاعلات النووية سوف تساعد في تقليص استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق الغاز الطبيعي والنفط، مما يساهم إلى حد ما في توفير هذين الأخيرين قصد توجيهها نحو التصدير وهو ما يساعد بدوره على الحصول على موارد مالية ضخمة من العملة الصعبة (طلحة، 2016). كما يجب الأخذ في الحسبان تطوير الإمكانات التكنولوجية والبحث عن النهضة العلمية التي توفرها الطاقة النووية لضمان تماسك الجبهة الداخلية وتعظيم قدراتها الشاملة في كافة المجالات وتوؤها لأن تكون قوة اقتصادية عظمى خصوصاً وأن تسير بوتيرة مهمة في نسب التنمية تصل إلى 5% سنوياً (البنك الدولي، 2023).

تتجه إيران إلى تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الطاقة النووية باعتبارها طاقة نظيفة وأقل وطناً على البيئة والمناخ مقارنة بالنفط والغاز، كما إنتاج مثل هذا النوع من الطاقة سيوفر عليها لتخلي عن استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي نظراً للمشاكل الفنية والإدارية التي تعانيها صناعة الطاقة الأخرى (Judith, 2001). كما يدخل هذا الإنتاج ضمن حوكمة النفقات العامة، وضمان التنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة.

واستخلاصاً لما سبق، يمكن القول أن البواعث للطموحات النووية الإيرانية ترتبط أساساً بعلاقتها المضطربة مع دول الجوار ومع القوى الدولية العظمى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها فشلت في تكوين تحالفات استراتيجية وأمنية مع جيرانها لذلك فإن إيران تدرك أهمية الاعتماد على قدراتها الذاتية وامتلاك أسلحة نوعية دفاعية لمجابهة التهديدات الإقليمية والدولية، ومن جهة ثانية، تتمثل البواعث المحورية للبرنامج النووي الإيراني في تعزيز دورها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص حرصاً منها للعب دور محوري في المنطقة الشرق أوسطية التي تعج بلاعبين نوويين، إضافة لحماية مصاحها الحيوية في عدة مناطق.

المطلب الثاني: مسار تطور البرنامج النووي الإيراني

تعود جذور البرنامج النووي الإيراني إلى عدة عقود، وقد بدأت الجهود الأولية في عهد حكم نشأة في الفترة المتراوحة بين 1957 إلى سنة 1969، وتواصلت تنفيذ البرنامج حتى بعد مجيء الثورة الإسلامية إلى وقتنا الراهن، وبالرغم من التداخل بين المرحلتين التي مر بها البرنامج النووي، فإن لكل مرحلة خصائصها وملامحها الخاصة ولا بد من دراسة التطورات التي شهدتها البرنامج النووي في كلا المرحلتين.

أولاً: مرحلة نشأة المشروع النووي الإيراني (1957-1979)

كانت بداية نشأة البرنامج النووي الإيراني في منتصف الخمسينات في إطار اهتمام الشاه محمد رضا بتحويل إيران في ذلك الوقت العلاقات الوطيدة مع الجانب الأمريكي للتعاون في هذا المجال من خلال "برنامج الذرة من أجل السلام" وقد تتوج هذا التعاون الاستراتيجي بتوقيع اتفاقية التعاون النووي بين الجانبين لمدة عشر سنوات، تحصلت بموجبها إيران على مساعدات أمريكية لتطوير الأبحاث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية (محمود، 2005).

وعلى هذا الأساس، قام الشاه بإصدار تعليمات للبدء في إنشاء مركز للبحوث النووية في جامعة طهران وذلك في سنة 1959، وفي العام الموالي تم شراء مفاعل أبحاث من الولايات المتحدة الأمريكية قدرت طاقته بحوالي 5 ميجاوات (Albright, 1995).

وصلت أسس التعاون لاستراتيجي بين طهران وواشنطن إلى درجة اقتراح نشر رؤوس نووية أمريكية على الأراضي الإيرانية نظراً لقربها من الاتحاد السوفياتي سابقاً كما قاما الطرفان بتجديد الاتفاقية الممضاة سنة 1957 لمدة عشرة سنوات أخرى (محمود، 2005) بهدف توسيع الأبحاث والعمل بنفس البرنامج المعتمد مسبقاً وهو ما تم بالفعل، حيث وقع الجانبان في 13 مارس 1969 على تعديل الاتفاقية وأمام هذا التعاون والتفاهم، شهد النشاط النووي الإيراني نشاط ملحوظ، على إثر إنشاء منظمة الطاقة الإيرانية النووية سنة 1974 وتأسيس لمركز للبحوث النووية في العاصمة "أمير أباد"، إضافة إلى الاتفاق للانطلاق في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم (عطية، 2003).

تبلور هذا النشاط بكثافة بعد مجموعة الاتفاقات التي أبرمها الشاه بداية من منتصف السبعينيات، حيث تم الاتفاق مع الإدارة الأمريكية وكذلك برلين لتزويد البلاد بالوقود النووي وذلك عام 1976 ونفس الاتفاق أبرم مع فرنسا، علاوة عن شراء 10% من أسهم مصنع "يوروديف لتخصيب اليورانيوم الفرنسي"، كما حصلت في أواخر عقد السبعينات على "كميات من أكسيد اليورانيوم المشيع من جنوب إفريقيا" (عبدالشافى، 2005).

كانت إيران من الدول السبّاقة في توقيع معاهدة منع انتشار النووي سنة 1968 كما وقعت على اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 15 مايو 1974 (Report, 1993) وتمكن الشاه خلال فترة حكمه من الحصول على معرفة نووية متطورة وأرسل آلاف الإيرانيين لاكتساب خبرات مختلفة في المجال النووي في فرنسا والهند وأمريكا وبريطانيا وألمانيا (محمود، 2005) ووضع ركائز وأسس للتعاون مع عدة دول ومنها الهند عبر اتفاقية تجمع الطرفين للتعاون النووي الشامل، سنة 1975، وأفت جنوب إفريقيا سنة 1976 على تزويد إيران باليورانيوم بقيمة 70 مليون دولار مقابل تمويل إيراني لبناء محطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب إفريقيا (الشيخ، 2019).

ومن خلال هذه المعطيات، يمكن أن نستنتج أن البرنامج النووي الإيراني كان بمثابة اللبنة الأولى لبناء قوة إقليمية وعملية شاملة لإرساء قفزة نوعية في كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وتعظيم مقومات قوتها بما يتيح لها القيام بدور

إقليمي عظيم في منطقة الخليج وتمكين إيران من مساحة أكبر على الساحة الدولية. وقد ارتكز هذا التوجه من جانب الشاه على الظروف الإقليمية التي اتسمت بحالة من الفراغ الاستراتيجي بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج سنة 1971، ووجود اتفاق ضمني بين بريطانيا وإيران على أن تقوم هذه الأخيرة بملء الفراغ والأخذ بزمام الأمور في الخليج، كما جاء هذا التوجه إثر الهزيمة الأمريكية في حرب الفيتنام، وهو ما دفع بالرئيس الأمريكي "ريتشارد ديكسون" إلى الاعلان أن أمريكا لن تتمكن القيام بدور شرطي العالم، وقد تبنت الإدارة الأمريكية عقيدة جديدة تقوم على أن يعتمد حلفاءها الدفاع عن أنفسهم وحماية مصالحهم الاستراتيجي، ويقصر الدور الأمريكي على المساعدات العسكرية والدعم الاستخباراتي والسياسي لهؤلاء الحلفاء.

وبان هذه التحولات في النظام الإقليمي، وجد الشاه فرصة مثالية لبدء عملية نهضة شاملة وكان الاهتمام بالطاقة النووية جزءاً لا يتجزأ من هذه الرؤية الاستراتيجية.

ثانياً: تطور البرنامج النووي الإيراني بعد نجاح الثورة الإسلامية:

مع قيام الثورة الإيرانية 1979، انتقل البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة جديدة مختلفة تماماً على مرحلة الشاه، فبعد سقوطه توقف البرنامج النووي الإيراني إلى حدود سنة 1984، نظراً للرؤية الأيديولوجية التي تبناها "آيات الله الخميني" والتي تتمحور حول تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل مما أصاب البرنامج جمود جميع الأنشطة النووية (محمود، 2005)، إضافة إلى فك الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة لمبادئ الثورة الإسلامية والتي فرضت خطراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسليح.

أحدثت الحرب العراقية-الإيرانية وتداعياتها المصاحبة لها في منتصف الثمانينات خصوصاً بعد القصف العراقي للمنشآت النووية الإيرانية ست مرات متتالية (ابراهيم، 2016) وخلفت دماراً في البنية التحتية الإيرانية، مما أدى إلى تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني فيما يتعلق بالمجال النووي، وصبت حكومة الإمام الخميني اهتمامها بالسلح النووي (محمود، 2005) وفي هذا السياق استأنفت إيران نشاطها النووي وركزت على أنشطة تصميمية لصنع الأسلحة النووية وتجديد نشاط منظمة الطاقة النووية عبر دعم مالي للباحثين بمركز "أمير أباد للأبحاث النووية"، إضافة إلى إنشاء مركز جديد للأبحاث النووية في جامعة أصفهان سنة 1984، وتحصلت على كميات كبيرة من مادة اليورانيوم دايوكسيد من الأرجنتين، وتقدمت مفاوضات إيران مع الجانبين الباكستاني والفرنسي لتقديم مساعدات فنية للمراكز البحثية (عبدالشافي، 2005).

وقد بذلت إيران جهوداً حثيثة للحصول على مساعدات بهدف تطوير برنامجها النووي وتوجهت إلى روسيا وكوريا الشمالية والصين بعد فشلها في إقناع دول غرب أوروبا (ألمانيا، إسبانيا) بالتعاون لإكمال وإصلاح المفاعلات النووية المدمرة (مضلوم، 2003).

وجدت إيران في كوريا الجنوبية حليف استراتيجي في مجال الطاقة النووية، حيث تم تكوين شراكة قوية في المجال العسكري عموماً وتطوير القدرات النووية الإيرانية على وجه الخصوص، حيث اشترت إيران من كوريا الجنوبية أسلحة بقيمة خمسة مليار دولار سنة 1988 (الشيخ، 2019) وشاركت إيران في "الجهود الإقليمية للتعاون في المجالات من خلال المشاركة في تأسيس " أسوي للطاقة" سنة 1989" والذي ضم كل من الصين وباكستان والهند واليابان وأندونيسيا (Energy1989) علاوة عن إبرام عشرات الاتفاقيات الثنائية مع هذه الأطراف بصفة معلنة وسرية تعددت وتنوعت الجهود الإيرانية الرامية لإيجاد الأرضية اللازمة لتطوير برنامجها النووي مع عدة أطراف بإبرام شراكات وعقود لإعادة هيكلة البنية التحتية للمفاعلات النووية وتأسيس مراكز بحثية متطورة وشراء المواد الأولية لتطوير سلاحها النووي، ولم تقتصر جهود إيران على ذلك فقط، فقد اتبعت الحكومات المتعاقدة لإيران سياسات متعددة لإعداد الكوادر

البشرية. وفي هذا الصدد، عمدت الحكومات على الاهتمام أكثر بالعلماء والباحثين والفنيين والمهندسين والطلبة المختصين، كما عملت على جذب العلماء الإيرانيين في المهجر وحثهم على العودة خدمة للصالح العام القومي الإيراني، ونجحت إيران في تجنيد حوالي 14 عالماً "روسياً" للعمل في إيران. وبذلك هيأت إيران جميع "الظروف المناسبة لتكون القوى العظمى في المجال النووي (زهرة، 2015).

يتحدد النشاط النووي الإيراني في ثلاث مفاصل رئيسية: أولها توفير أجهزة الطرد المركزي والتي تعد دعامة أساسية لأي برنامج نووي ونجحت إيران في امتلاك الجيل الأول للطرد المركزي سنة 2007 وأعلنت حكومة الرئيس السابق "نجاد" أن بلاده تمكنت من نصب 3 آلاف جهاز طرد مركزي في "ناتنز" و أعلن الرئيس ان البرنامج النووي يسعى إلى تشغيل 50 ألف جهاز إضافي وفي سنة 2009 تمكنت من تركيب 8.308 جهاز للطرد المركزي من جيل جديد أكثر نجاعة وفعالية وأداة من سابقه (زهرة، 2015)، كما ضم مفاعل "بوشهر" 6 آلاف جهاز طرد مركزي. ومع حلول 2012، تم تركيب أكثر من 10 آلاف جهاز طرد مركزي في منشأتين للطاقة النووية، ليتم إنتاج ما يزيد عن ستة أطنان من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم المخصب بنسبة 5،3% (الخريشي، 2014).

أما الركيزة الثانية للنشاط النووي تتمثل في إنتاج وتخصيب اليورانيوم، والتي بدأت في استخراجه منذ التسعينات من مواقع عديدة قبل أن تستغني تماماً على استيراده، وما لبثت أن تعلن عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 5،3% ثم بنسبة 8،4% ودخلت في مرحلة التصنيع النووي مع حلول سنة 2007 ونجحت بعد سنوات قليلة في تشغيل مفاعل "بوشهر" وفيه 4.920 رطلاً من اليورانيوم المخصب فعلياً و 2.132 رطلاً من اليورانيوم الجاهز للتخصيب. وما جاء عام 2013 حتى تمكنت من إنتاج 20% من اليورانيوم؛ تمكنت إيران من إنتاج نظائر اليورانيوم المشعة (الكبك الأصفر) لأغراض البحث الطبي والصناعي، وقد أثارت هذه الإنجازات مخاوف الدول الغربية نظراً لحساسية وخطورة هذه المادة، خاصة وأن بعض التحويرات البسيطة فيها يمكن أن تنتج البلوتونيوم المستخدم لأغراض العسكرية وهو ما تنفيه إيران دائماً (زهرة، 2015).

أما فيما يتعلق بالمركز الثالث للبرنامج النووي والذي بدأت فيه إيران منذ سنة 2006 وذلك بإنشاء مصنع لإنتاج الماء الثقيل في مجمع "أراك" وهو ليس بماء عادي أو خفيف، بل ذرات الهيدروجين التي في الماء والتي بدورها تحتوي على نيوترون وله استخدامات متعددة ويستعمل في تبريد قبضان اليورانيوم في المفاعلات النووية (الجزيرة، 2006). ويمثل هذا الإنتاج إنجازاً مهماً، لأنه لا يحتاج إلى تخصيب اليورانيوم، حيث أن المفاعل النووي يعتمد على الماء الثقيل وعلى اليورانيوم الطبيعي، لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخوفت من هذا الإنتاج لأن هذا الماء يمكن أن يستخدم لاستخراج البلوتونيوم الذي بدوره يستخدم في إنتاج القنبلة النووية (عزيز، 2011).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن إيران تمكنت خلال هذه المسيرة التاريخية من تحقيق تقدم كبير في برنامجها النووي، ونجحت في توفير مخزون من اليورانيوم منخفض التخصيب وتصنيع أجيال متقدمة من أجهزة الطرد المركزي وإنجاز أغلب خطوات دورة الوقود النووي، ويمكن الجزم أن طهران اقتربت من إنتاج مخزون من اليورانيوم كافياً لصنع قنبلة نووية. وباتت إيران تمتلك قدرات تكنولوجية خارقة وحققت تقدم علمي وتقني في مختلف المجالات الصحية، الاقتصادية والزراعية والعسكرية. وكان لتطوير البرنامج النووي الإيراني العديد من التداعيات بخصوص علاقتها الإقليمية والدولية، حيث تصاعدت الاتهامات الموجهة إليها، وهو فرض أزمة إقليمية وأثار قلق في إقليم منطقة الخليج.

المبحث الثاني: آثار البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج



أثار الطموح الإيراني في تطوير السلاح النووي، قلق المجتمع الدولي بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص، لما له من انعكاسات على البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، كما أنه يشكل تهديدا مباشرا

لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة (دول الخليج)، إذ انقسمت المواقف بين مؤيد ومعارض وتفاوتت وجهات النظر إثر إعلان إيران تخصيص اليورانيوم. وعليه طالبت دول الخليج بشكل ملح بأن يتم تضمينهم في مفاوضات حل الأزمة النووية الإيرانية بغرض عرض مطالبهم وإبداء آرائهم والحصول على ضمانات لازمة، إلا أن الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب من الاتفاق النووي، زاد من حدة الهواجس الأمنية والعسكرية في المنطقة وعليه لابد من دراسة:

المطلب الأول: تهديدات البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج

تضاربت آراء دول الخليج حول التطورات الحثيثة التي أحدثتها إيران بخصوص الطاقة النووية، إذ ظهر تيارين، يرى في امتلاك إيران للطاقة النووية حافزا للنهوض بالمنطقة على كل المستويات وهو بمثابة ثروة علمية وثقافية واستراتيجية يمكن استثمار فيها على المدى المتوسط أو البعيد وتستخير هذه المكتسبات خدمة للصالح الغربي وللولوج للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتعود بالنفع على المجتمعات العربية، كما أن هذا الاستحقاق يساهم في تحقيق توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي.

أما الاتجاه الثاني المعارض، فإنه ينظر إلى القدرات الإيرانية المتزايدة تهدد لسلامة البيئة، كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي يحمل في طياته تهديدات ضمنية لدول المنطقة، ومن شأنه أن يؤدي إلى تعميق الأزمات في المنطقة ويضاعف حدة الأخطار الأمنية في منطقة يسودها الصراعات والاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتضاربة والمتقاطعة ويكون من الأفضل مضاعفة الجهود الدولية لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني المتواصل بالرغم من الضغوط الدولية والعقوبات عليها (إسماعيل، 2014).

اتسمت العلاقات الخليجية- الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديد إلى حد التناقض، حيث شهدت حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية وحسب الازمات و الصراعات التي شهدتها المنطقة على مدى عقود طويلة، وتتمثل معضلة دول الخليج العربية نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه. فهي من جهة لا تريد أن تدخل في حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عمق شعبي وديني في دول الخليج العربية خاصة وان اغلبية مجتمعات دول الخليج فيها نسب مهمة من الشيعة والأحزاب الموالية لإيران والتي ترتبط بها وتخدم أجندتها، ومن جهة أخرى فهي لا تود أن تصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القدرات في المجال العسكري. وهنا هو تكمن المعضلة الأساسية لدول الخليج العربية، لذلك نجد مواقفها العلنية تحبذ الخيار الدبلوماسي و القوة الناعمة على غيره من الخيارات باعتبار أنه أفضل الطرق التي ستؤدي إلى نزع فتيل الهاجس الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة وتدفع بإيران بعيداً عن أن تصبح دولة بقدرات نووية عسكرية.

تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج على عدة مستويات و من أهمها:

1- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

أن في امتلاك إيران لأسلحة نووية ينعكس مباشرة على استقرار منطقة الخليج، من الناحية الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تؤكد أن القوة الإيرانية الحالية متجهة حتما نحو الدول العربية، ولن يكون للشمال أو للشرق في ظل وجود القوى النووية الآسيوية الكبرى ، ففي الشمال تركز روسيا بكل أنقالها، وبالتالي فإن إمكانية التمدد والتوسع المتاحة فهي بالتأكيد في الغرب(عبدالسلام،2008).

وامام الطموح الإيراني لمد نفوذها في دول الخليج فان الجيوش الخليجية تعاني من نقص في الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية كما ان هذه الدول مازالت بعيدة في الاعتماد على قدراتها الذاتية في التسليح حيث انها في تبعية تامة للدول الغربية خاصة عند تصفح صفقات الأسلحة التي تيرمها سنويا مع الدول الغربية، إضافة الى ان عمليات التسليح رهينة موافقة القوى الأوروبية وفي اطار اختلال موازين القوى العسكرية بين ايران و دول الخليج تعطي الاخطار الامنية الذي يهدد منطقة الخليج العربي، فلن تستطيع أیه دولة خليجية مقاومة الأطماع الإيرانية في المنطقة (عبدالسلام،2007).

وفي نفس السياق، ان الأطماع الإيرانية في المنطقة لا تتوقف عند زعزعة أمنها واستقرارها، بل تتجاوزها إلى دعم ميلشيات مسلحة أو الأحزاب السياسية الشيعية سواء في سوريا و لبنان و العراق و اليمن و السعودية وكل دول المنطقة التي فيها أعداد هائلة من الشيعة القادرون على تنفيذ الاجندات الإيرانية بهدف إيجاد ثغرة تستطيع من خلالها التغلغل فيها عبر مؤيدين لسياستها في المنطقة.

ومن ناحية ثانية ما زلت هناك إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية وعلى رأسها إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي سوف تنعكس آثار هذا الصراع على المنطقة، ومن ثم لا يمكن استشراف الردود الدفاعية لطهران والتي من الممكن ان تتخذ أشكالاً عديدة و خطيرة فمن الممكن أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية ، وهو الأمر الذي يندرج باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها كما توجد إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة ليجد هؤلاء مصالحهم بين فكي الكماشة الإيرانية، خاصة وان في فرض عقوبات بطريقة نتمس من مصالحها القومية فإنها لن تسمح بتصدير نפט من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية(موسوعة المقاتل، بلا سنة) وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية أخرى، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد من شأنه ان يهدد اقتصاديات دول المنطقة.

2- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس الخليج لتلك، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي. وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها. وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض (موسوعة المقاتل، بلا سنة)

3-لاآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة (كوهين بلا سنة). وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب، ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين وسوف تؤدي مباشرة إلى فقدان الثروة السمكية تماماً.

4- مآزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب:

ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات والخطابات والتهديدات التي تعلنها كل من الولايات المتحدة أو حليفاتها إسرائيل وهو يوحي ان هذه القوى لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة على غرار إيران.

وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية ،

وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقاً حقيقياً. حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة بالعودة الى الاتفاقيات الأمنية الثنائية ، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية.

و لا بد من الإشارة، إن امتلاك إيران للسلاح النووي وعدم امتثالها للقرارات الدولية، قد يدفعها إلى التعرض لعقوبات تصل إلى غلق مضيق هرمز، وضرب السفن الأجنبية في الخليج العربي، مما يعرقل تصدير نפט دول الخليج العربي الذي تعتمد عليه الدول الخليجية بصفة أساسية في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل، مما يزعزع الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربية ويعرض أهم مورد الاقتصادي من مواردها لخطر بليغ نتيجة احتمال إصابة حقول النفط ومشآته من العمليات العسكرية (كوهين بلا سنة)

يتضح مما سبق أن دول الخليج العربية تواجه تهديدات خطيرة من امتلاك إيران القدرات النووية التي تمكنها من امتلاك وتصنيع السلاح النووي، نتيجة اختلال توازن القوة في المنطقة ومياه لكفة إيران التي ستسعي للاستفادة من قدرتها النووية في فرض هيمنتها وسيطرتها على الدول العربية والعمل على إثارة القلق والاضطرابات داخل دول الخليج العربية لاستغلال الأقليات الشيعية المختلفة في خدمة ما يحقق توجهاتها وأطماعها في المنطقة، مع الحرص على رضوخ دول الخليج العربية لسلطتها وهيمنتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، بحيث تكون لإيران اليد العليا في منطقة الخليج العربي، فمن لا يتعاون مع ايران ويكتسب ودها ويساعد على تعزيز اقتصادها يتلقى العقاب سواء بشكل غير مباشر بإشاعة الفوضى والاضطرابات أو بشكل مباشر من خلال التدخل العسكري الإيراني بحجة حماية الأقليات الشيعية، مما يحتم تضافر جهود دول الخليج لمواجهة احتمالات هذا الخطر.

المطلب الثاني: تباين مواقف دول الخليج إزاء الملف النووي الإيراني

لا شك أن البرنامج النووي الإيراني له انعكاسات يمكن أن يحدثها على منطقة الشرق الأوسط عموماً ودول الخليج على وجه الخصوص وتتطلق بالأساس في حالة كون هذا البرنامج ذات طبيعة عسكرية، والتي تتطابق مع وجهة النظر الغربية والأمريكية.

أمام الجولات المراتونية من المفاوضات بين القوى الغربية أو ما يعرف بـ الترويكا والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ سنة 2004 إلى غاية 2015 (عبدالله، 2018) والتي توصلت إلى اتفاق مفاده رفع العقوبات الدولية على إيران مقابل التخلي عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي إلا أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 8 ماي 2018 وإعلانه لفرض عقوبات جديدة على إيران، خلق العديد من ردات الفعل الدولية إقليمية ودولية إزاء هذا الانسحاب المفاجئ.

1- مواقف دول الخليج قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي

وقد بد الموقف الخليجي رافضا للبرنامج النووي الإيراني نظرا للألعاب الاستراتيجية والسياسية لهذا الملف، ومع الاتفاق التاريخي لسنة 2015، رحب مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية لدول الخليج خلال اجتماع المجلس الوزاري الذي انعقد في الكويت، بالاتفاق الذي أبرم بين إيران والدول الكبرى بشأن البرنامج النووي، على أن يكون مقدمة لإيجاد حل شامل لهذا الملف وكبداية لاستقرار المنطقة والحفاظ على الأمن الإقليمي كما دعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية (دنييس، 2017).

وقد قدمت دول الخليج العربي العديد من المقترحات للتعبير عن موقفها تجاه هذا البرنامج، حيث عبرت على اعترافها بحق إيران في الحفاظ على التكنولوجيا للاستخدامات السلمية وتوليد الطاقة الكهربائية ودعت إلى فرض حظر شامل في كامل المنطقة على أسلحة الدمار الشامل، كما أعربت على الرغبة في القيام بدور دبلوماسي نشط مع بقية الدول الغربية للتوصل إلى حل ودي للأزمة النووية الإيرانية (العتيبي، 2012) وأعربت عن قلقها إزاء أي عمل عسكري ضد إيران مخافة من الأخطار التي يمكن أن تضرب المنطقة برمتها.

ومن خلال هذه المواقف يتبين أن هناك توافق بين دول مجلس التعاون الخليجي وهناك قناعة لدى هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصالحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تحييد إيران عن امتلاك القدرات العسكرية النووية التدميرية والابقاء على الاستخدامات السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية، فهي تباينت وكل حسب علاقاته والمصالح المشتركة مع طهران، حيث سارعت دولة الإمارات بالترحيب بهذا الاتفاق والاشادة بما توصل إليه القادة الغربيين ن اتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي (دنييس، 2017) وأكدت قطر على لسان أمريها سنة 2005 على إثر زيارته للولايات المتحدة الأمريكية على رغبة الدرجة في عدم رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج (فرحاني، 2015-2016) في حين بقيت سلطته عمان تتبع الدبلوماسية في جميع القضايا الإقليمية ولغبت مطولا دور الوساطة بين إيران والإدارة الأمريكية منذ البداية، بالتوازي مع المفاوضات العلنية، وبقيت فحوى هذه الوساطة سرية، وهو ما طرح إشكالية تتعلق بحدود التزامات أعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها البعض (السويدي، 1998) أما بالنسبة للموقف السعودي، فقد كان مخالفا لبقية دول الخليج واتسم بكثير من الخوف وغلب عليه التوجس بعد إعلان الاتفاق، لكن سرعان ما تحولت هذا الخطاب الرسمي إلى القبول المشروط بتوفر النوايا الحسنة في هذا الاتفاق المبدئي نحو التوصل لحل شامل للبرنامج

النووي الإيراني ووضع المزيد من القيود على استعمال أسلحة الدمار الشامل (فرحاني، 2015-2016).

وفيما يتعلق بدولة الكويت التي تربطها علاقات تاريخية قوية مع إيران وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتبعت سلوكا مغايرا للمملكة العربية السعودية، حين سعت إلى حل الأزمة سلميا، وأبدت رغبتها في إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين إيران ووكالة الطاقة الذرية للوصول إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (فرحاني، 2015-2016).

والملاحظ، أن الدول الخليجية التي لديها علاقات مستقرة مع إيران رحبت بالمبادرات الدولية لحل الملف النووي الإيراني ومن ثم بتوقيع هذا الاتفاق، وهو ما يعكس عدم قدرتهم على القيام بأي تغييرات جذرية حيال هذا الملف المشحون بالمخاطر والتهديدات بالرغم أنهم لا يوجد لديهم، اقتناع تام بالطموح الإيراني في امتلاك الطاقة النووية وقد ظلوا ملتزمين الصمت ومترددین على سياسات إيران في المنطقة (اسماعيل، 2012).

2- موقف دول الخليج العربي من الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني:

لقد اثار الاتفاق الذي ابرم بين الولايات المتحدة وايران في عام 2015 والذي كان نقطة انفراج لازمة البرنامج النووي الإيراني والخلافات الأمريكية الإيرانية التساؤلات عن انعكاسات هذا الاتفاق على العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي و خاصة المملكة العربية السعودية التي كثيرا ما ابدت تخوفها من ابعاد على الاتفاق على مصالحها الاستراتيجية من جهة و الامن الإقليمي من جهة ثانية.

ورغم كل تلك الجهود الأمريكية الساعية الى طمأنة الدول الخليجية تجاه هذا الاتفاق و نوايا وتحركات ايران فقد جاءت تصريحات جواد ظريف التي اكدت على : ان ما تحتاجه المنطقة ليس تغييرا في سياسة ايران الخارجية وانما في السياسات المعتمدة تجاه طهران , وهذا ما أكدت عليه ايضا تصريحات المرشد الإيراني علي خامنئي فور الاعلان عن الاتفاق النووي ي الذي اكد بدوره على عدم حصول تحول كبير في علاقات ايران مع واشنطن بشكل عام او بشأن سياستها في الشرق الاوسط الامر الذي اُضاف أسباب اخرى لإثارة الشكوك في مدى نجاح الاستراتيجية الأمريكية المتبعة سواء تجاه ايران او اتجاه دول الخليج العربي. (المعضلة الإيرانية، بلا سنة)

تغيرت المعطيات السياسية مع وصول دونالد ترامب سدة الحكم، الذي انسحب من الاتفاق النووي الإيراني مع تصاعد دعوات غالبية دول مجلس التعاون الخليجي اخلاء منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل ولكن على الرغم من ذلك فقد جاءت مواقف الدول الخليجية متناقضة ومتضاربة بشأن هذا الاتفاق ومثال ذلك المملكة العربية السعودية ، و هي من الدول المناوئة لإيران و يطغى على علاقتها الكثير من الاضطراب و الصراع و التنافس في العديد من القضايا و الازمات التي ضربت المنطقة منذ عقود طويلة، اصدرت بيانا رحبت فيه بفحوى قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الذي أعلنه ترامب ، اذ تم التصريح بان ايران كانت قد استغللت العائد الاقتصادي من رفع العقوبات عليها للاستمرار في انشطتها المزعزعة لاستقرار المنطقة(ناجي، 2015). وأعلنت كل من الامارات والبحرين عن تأييدهما للجاراة الكبرى السعودية في ترحيبها بهذا الانسحاب فقد أعلنت تلك الدولتين في بيانات رسمية تأييدهما للخطة

الأمريكية (الشايغ، بلا سنة). أما الخارجية القطرية فقد أكدت في بيان رسمي على أن الأولوية السياسية تكمن في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتجنب دخول القوى الإقليمية في سباق تسلح نووي لا تحمد عقباه (الذيابي، 2018).

وفي سياق متصل للموقف العماني فقد أعلنت سلطنته عمان عن اهتمامها بتطورات الملف النووي الإيراني مؤكدة أنها على علاقة جيدة مع كل من واشنطن وطهران مؤكدة على أنهما معنيتان بتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وأن خيار المواجهة ليس في مصلحة أي طرف (وزارة الخارجية، بلا سنة).

وجاء الموقف الكويتي مؤكدا على أهمية الاتفاق النووي المبرم بين إيران والمجتمع الدولي مشيراً إلى أن وجوده أفضل من عدم وجوده خاصة وأنه يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة من وجهة نظرها (عبدالعاطي، 2018).

جاءت تلك المواقف المتناقضة نتيجة أسباب مختلفة أهمها: التهديد الصاروخي الإيراني عبر اليمن: إذ شكّل الاتفاق النووي مكافأة لطهران التي استغلت رفع العقوبات لإعادة بناء اقتصادها ومن ثم ضخ الأموال والأسلحة لأذرعها الإقليمية وخاصة جماعة الحوثي في اليمن إذ تشير الأرقام إلى تعرض السعودية لأكثر من 125 صاروخاً من قبل الحوثي (ابوالقاسم، 2017). كما يعد التمدد الإيراني عبر وكلاء الشيعة في عدة مناطق في المنطقة على غرار العراق وسوريا ولبنان هاجساً كبيراً لدى صنّاع القرار الخليجي: فعلى سبيل المثال دعمت إيران قوات الحشد الشعبي في العراق، بينما تدخلت في الصراع السوري عبر وكلاء مسلحين قدمت لهم جميع أشكال الدعم للسيطرة على مجال واسع من الجغرافيا السورية، بينما بقي حزب الله الذراع السياسي لطهران و محور مهددة لمؤسسات الدولة اللبنانية.

وفي خضم هذا التوسع الإيراني في المنطقة فإنه من المؤكد أن هذا الاتفاق لم يحقق غايته ولم يفكك البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني وإنما أسهم في تحجيمها فقط ومع ما تشير له بنود الاتفاق النووي من أن طهران يمكنها استعادة قدراتها النووية خلال سنوات قليلة وهو من شأنه أن يشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل المنطقة. (الصمادي، 2015)

بقي الرهان الوحيد في هذا الصدد العودة إلى الضغط الاقتصادي لتحجيم التهديدات الإيرانية، حيث إن أحد المنطلقات التي أكدت عليها دول الخليج العربي في ترحيبها بموقف ترامب في الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني هو الرهان على إعادة فرض العقوبات على طهران والذي يمثل بدوره رسالة موجهة من الولايات المتحدة لكي تعيد تأهيل السلوكيات التهديدية للنظام الإيراني من خلال تنامي الضغوط الاقتصادية عليه لتحجيم أدواره الخارجية المهددة لأمن المنطقة (الصمادي، 2015).

الخاتمة

يشكّل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز التحديات التي تواجه دول الخليج العربي، التي ترى في هذا البرنامج تهديداً حقيقياً لمصالحها القومية نظراً لطبيعة السلوك الإيراني وتمسكه المستميت في استكمال برنامجها النووي رغم العقوبات الاقتصادية

والضغوطات الدولية والاتهامات الخطيرة و التهديدات التي تشنها الولايات المتحدة الامريكية في كل مناسبة ضد ايران. و بالرغم من الادراك و الوعي الكامل من دول الخليج للمخاطر التي تكمن في البرنامج النووي الإيراني الا أنه لا يوجد اتفاق جامع بينهم حول استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات الراهنة، حيث تنقسم مواقفهم و تتضارب سياستهم الخارجية تجاه كل مرحلة من الاتفاق بشأن الملف النووي الإيراني و هو ما يعكس بالضرورة غياب لاستراتيجية أمنية موحدة بينهم، حيث أن هذه التحديات و التهديدات التي يشكلها الطموح النووي الإيراني يبقى رهين التفاهات و المفاوضات التي تديرها القوى الغربية و الولايات المتحدة الامريكية و بمعنى أدق ان دول الخليج في تبعية كاملة للولايات المتحدة في اطار الملف النووي . لقد اثبتت الدراسة صحة فرضيتها بان امتلاك إيران لبرنامج نووي يرتبط جوهرياً بالجانب التوسعي والدفاعي والعسكري الذي يفرض نفسه، ويشتبك مع التطلعات الإيرانية والنزعة القومية والفارسية لدي القيادات الإيرانية وشعبها و يهدد المشروع النووي الإيراني دول الخليج، فكيف كانت المواقف الإقليمية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

النتائج

1- أن المشروع النووي الإيراني بمثابة الرهان الذي اعتمدت عليه طهران لتثبيت قوتها العسكرية و ابراز مكانتها الإقليمية والدولية لما للقوة النووية مكانة خاصة في تحديد موازين القوى في العالم.



- 2- ظل المشروع النووي الإيراني عامل من عوامل التهديد الأمني لمنطقة الخليج العربي , ومن المحددات الرئيسية لفرضية السلم والاستقرار من عدمه.
- 3- تعيش دول الخليج العربي هواجس أمنية من جراء استمرار إيران في مشروع الطاقة النووية , بالرغم من العقوبات الدولية , والحصار الاقتصادي المفروض عليها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية



ابراهيم , عمرو ، آمال محمود عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، 27 فبراير 2016. متاح على الموقع.

<https://democraticac.de/?p=28369>

ابو القاسم , محمود حمدي ، السياسة الأمريكية تجاه ايران بعد ترامب ..ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة , المعهد الدولي للدراسات , مركز الدراسات والبحوث , 14 / 8 / 2017 ،
[/https://rasanah-iiis.org](https://rasanah-iiis.org)

إسماعيل , اسراء أحمد ، ثلاثة تهديدات كبرى لإيران شبه النووية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12 ديسمبر 2014،
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/646/>

اسماعيل , محمد صادق ، تطوير البرنامج النووي الإيراني، المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، 28 يونيو 2012، متاح

على <http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=95>

أنظر، البرنامج النووي الإسرائيلي، الجزيرة، 2/6-2015. متاح على الموقع.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/2/%>

البنك الدولي، نمو الاقتصاد الإيراني، 9% في سنة 2022، وكالة أنباء فارس، كانون الأول 2023. متاح على الموقع.

<https://www.farsnews.ir/ar/news/14011021000740>

بيان من وزارة الخارجية حول القرار الأمريكي الانسحاب من الاتفاق النووي الموقع مع إيران،

<https://www.omaninfo.om/topics/4/show/167742>

تشويين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شبحا، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 55-85.



حسنين ,رائد حسين عبد الهادي ، البرنامج النووي الإيراني، إنعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2019، جامعة الأزهر، 2011، ص22.

الخريشي ,ندين نصير ، أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية،2014، ص36-37.

دنيس ,وين ، أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، عدد115، 2017، ص24.

دنيس ,وين ، مرجع سابق، ص62.

الذيابي ,جميل ، التباين الخليجي وتمييع المواقف، 13 ماي 2018، متاح على الرابط

<https://www.okaz.com.sa/articles/na/1640592>

زهرة ,عطا محمد ، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ببيروت، 2015، طبعة أولى، ص14.

زهرة ,عطا محمد ، مرجع سابق، ص23.

زهرة ,عطا محمد ، مرجع سابق، ص26-27.

زهرة ,عطا محمد ، مرجع سابق، ص29.

سكاي ,داليا وفريدريك ويفري، احتواء إيران لتفادي استراتيجية ثنائية أبعاد في منطقة رابعة الأبعاد، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمان، سلسلة دراسات مترجمة مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، 2009، ص6.

السويدي ,جمال سند ، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط2، 1998، ص407.



الشايخ ,خالد ، كيف سيؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي على امن الخليج , على الرابط

<https://raseef22.net/article/147578>

الشيخ ,عمر ، البرنامج النووي الإيراني النشأة والتطور، المعهد المصري للدراسات، 30ماي 2019، ص5.

الشيخ ,عمر ، مرجع سابق، ص10.

الصمادي ,فاطمة ، ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني ؟ الربحون والخاسرون، مركز الجزيرة للدراسات، , 2015/12 /25 ، ص 7.

الصمادي ,فاطمة ، مرجع سابق، ص 11-12

طلحة ,أميرة زكريا نور محمد ، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن الخليج العربي"2005-2016، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2016، متاح على الموقع،<https://democraticac.de/?p=34475>

طلحة ,أميرة زكريا نور محمد ، مرجع سابق.<https://democraticac.de/?p=34475>

عبد السلام ,محمد ، الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول إيران 2007 ، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، الأربعاء 26 مارس. 2008 ، ص22.

عبد السلام ,محمد ، صفقات الأسلحة في الخليج...أهداف متعددة و دوافع معقدة، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، 2007/8/23،

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/408.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/408.htm)

عبد الشافي ,عصام ، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات السياسات، دراسة في إدارة الازمات الدولية، حصاد الفكر، عدد 161، 2005، ص20.



عبد الشافي , عصام ، مرجع سابق، ص22.

عبد العاطي , عمرو ، تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة

الدولية، 2018/5/20، <http://www.siyassa.org.eg/News/15649.aspx>

عبد القادر , نزار ، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، الطبعة الأولى، بلا سنة، ص189 .

عبد الله , زينب ، موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة مدارات إيرانية، العدد الأول، سبتمبر 2018، ص334-335-337

العتيبي , عبد الله ، الازمة الامريكية الإيرانية وانعكاساتها على امن الخليج (دولة الكويت دراسة حالة(1997-2011)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2012، ص73.

عزيز , أسماء جمال ، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الامن الإقليمي في منطقة الخليج، مرجع سابق. ص28.

عزيز , أسماء جمال ، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011، ص9-14.

عطية , ممدوح حامد ، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات على أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ط1، ص16.

فرحاني , عمار ، نوال قمادي، الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الامريكية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص88.

فرحاني , عمار ، نوال قمادي، مرجع سابق، ص89.

فرحاني , عمار ، نوال قمادي، مرجع سابق، ص90-91.



كوهين ،أفنيير ، الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، مركز الدراسات الأستراتيجية.
العدد 44، ص33-34.

محمود ،أحمد إبراهيم ، البرنامج النووي الإيراني أفق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر
التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاسراتيجية الاهرام، سبتمبر2005، ص26.

محمود ،أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص2.

محمود ،أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص30.

محمود ،أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص49.

محمود ،أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص59.

مصطفى ،رامين،ايران تهدد بوقف نفط الخليج في حالة توسيع العقوبات،وكالة روترز للانباء،

28 ديسمبر 2011، <http://www.reuters.com>

مضلوم ،محمد جمال الدين ، الفكر الإيراني في تطوير البرنامج النووي الإيراني، البرنامج النووي
الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية للكتاب، 2003، ص163.

المطيري ، عبد الله فالح ، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير في
العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص55.

المطيري ، عبد الله فالح ، مرجع سابق، ص56.

المعضلة الإيرانية: السياسات الأمريكية لطمأنة دول الخليج العربي بعد الاتفاق النووي ، على

الرابط الاتي، <https://rawabetcenter.com/archives/11396>



موسوعة المقاتل، تأثير المشروع النووي الإيراني على الامن القومي العربي، متاح على الرابط،

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec12.doc>
_cvt.htm

موقع الجزيرة للأخبار، مصنع إيراني لإنتاج الماء الثقيل وواشنطن تبحث العقوبات،

<https://www.aljazeera.net/news/2006/8/28/>، متاح على الموقع، 2006/8/28

ناجي، محمد عباس ، ما بعد الصفحة .. الاتفاق الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط ، دراسات

استراتيجية، مؤسسة الأهرام ، العدد 25 ، سبتمبر 2015 ، ص 12/11

ناصر ، إلهام ، الدولة المارقة-Rogue State، الموسوعة السياسية، 2020-12-29. متاح على

[الموقع.](https://political-encyclopedia.org/dictionary/) <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

النعيمي ، سلطان محمد ، الخطة التنموية السادسة في إيران.... المعوقات والأهداف، جريدة الشرق

الأوسط، عدد 7، 13370 يوليو 2015. متاح على الموقع.

<https://aawsat.com/home/article/401186>

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Albright ,David “ An Iranian Bomb?” the Bulletin Scientists

(Washington.Dc) January1995,pp3-5.

Energy ,Asian Institute open , « Nuclear Engineering International

,November 1989,p7.

Judith ,Kori Schake, Yap : “the strategic implication for Armed Iran”first

Printing. Institute for National Studies-Nations Defense University,

Washington,D.c.2001, p71.



The Annual Report for1992, international Atomic Energy,
Dc(XXXUII)1060, July 1993,p140.

